الأمم المتحدة S/2015/262

مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بيان حكومة بوروندي المتعلق بزيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إلى بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على الدول الأعضاء في مجلس الأمن بوصفهما من وثائق المجلس.

(توقيع) ألبرت شينغيرو
السفير
الممثل الدائم

240415 200415 15-06117 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بيان بشأن الزيارة التي أجراها المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى بوروندي

[بوجومبورا، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

في أعقاب الزيارة التي أجراها إلى بوروندي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تود وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي إبلاغ الرأي العام الوطني والدولي بما يلي:

رحبت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بزيارة مفوض الأمم المتحدة السامي التي أجراها إلى بوروندي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهي أول زيارة يقوم بها إلى أفريقيا منذ أن عين في الآونة الأخيرة. وخلال الزيارة، أجرى المفوض السامي محادثات مثمرة مع كبار المسؤولين الحكوميين في بوروندي ومن بين الذين تسنى له الاجتماع بهم قادة الأحزاب السياسية وقادة منظمات المجتمع المدني ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

ومثلت هذه الزيارة فرصة سانحة للأشخاص الذين تحادث معهم المفوض السامي لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات في بوروندي والإشادة بالتقدم الكبير المحرز في هذا المجال. ومكنت هذه الزيارة المفوض السامي من أن يعلي بحضوره، إلى جانب النائب الأول لرئيس الجمهورية، من شأن اجتماع المائدة المستديرة المعنون ”حقوق الإنسان والانتخابات في بوروندي: صوب إجراء عملية انتخابية سلمية وكفالة المشاركة السياسية الكاملة لجميع المواطنين“، الذي عقد في بوجمبورا في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

بيد أن وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لاحظت باستغراب أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على الرغم من المحادثات التي أجراها مع السلطات الحكومية بشأن التدابير المتخذة لكفالة تنظيم انتخابات حرة نزيهة شفافة شاملة سلمية، تبنى بيانات وادعاءات غير مثبتة تروجها عادة بعض أحزاب المعارضة وبعض منظمات المجتمع المدني وتتناقلها بعض وسائط الإعلام مفادها أن ثمة ميليشيات في بوروندي تُسمى

''إمبونيراكور'' تابعة لمنظمة الشباب المنتسبة إلى الحزب الحاكم، وأن بوروندي ''تقف على حافة أزمة بالغة الخطورة''.

إن وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي ترفض هذا الطرح الكارثي وتؤكد من جديد أن السلام والأمن يسودان في جميع أنحاء الإقليم الوطني ولا يخشى من وقوع أي أزمة في بوروندي فيما يتعلق بالانتخابات لأنه تم اتخاذ جميع الاحتياطات التي تكفل إجراء انتخابات حرة هادئة شاملة شفافة لشعب بوروندي.

وكانت حكومة بوروندي دعت جميع شركائها إلى إرسال مراقبين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وهي كلها ثقة في المستقبل. وفي هذا الصدد، شددت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي على أن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي يجري نشرها في جميع أنحاء البلد؛ وعلى أن الاتحاد الأوروبي بصدد نشر مراقبين، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا؛ وعلى كون العديد من أصدقاء بوروندي الآخرين بصدد الاستعداد لإرسال مراقبين سيصدقون على إجراء الانتخابات بنجاح على نحو يتفق مع المعايير الدولية.

وأهابت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالمفوض السامي للأمم المتحدة إعادة النظر في بياناته التي من شأنها أن تنال من سلامة سير الانتخابات وأن يساعد بوروندي على الوصول بهذه الانتخابات إلى بر الأمان بسلام.

وتلفت أيضا وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي الرأي العام الوطني والدولي إلى أن البيانات التي تشير إلى تشريد زهاء ٠٠٠ ٥ شخص إلى البلدان المجاورة، ولا سيما إلى رواندا، في أعقاب انعدام الأمن، إنما هي محض افتراء جاء به بعض منتقدي الحكومة.

وتدل عمليات التحقق الميدانية التي أجريت في مقاطعتي كيروندو وموينغا وحتى في مخيمات اللاجئين في رواندا، أن المشردين إنما رحلوا بسبب المجاعة أو بسبب إشاعات تتناقلها بعض وسائط الإعلام، بينما جرى تضخيم رقم الـ ٠٠٠ ٥ شخص، بدوره، بشكل متعمد. وتشير الإحصاءات الأخيرة التي أكدها الطرفان البوروندي والرواندي خلال زيارة أداها مؤخرا مسؤولون حكوميون بوروندیون رفيعو المستوى إلى رواندا إلى أن الأمر يتعلق بأقل من ٠٠٠ ٢ شخص وهناك رغبة لدى اللاجئين في العودة الطوعية إلى ديارهم في هضاب بوروندي.

وذكرت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي أن هذا النوع من تنقلات اللاجئين إلى البلدان المجاورة يتكرر في بوروندي عشية الانتخابات. ففي عام ١٩٩٣،

حدثت موجة مغادرة إلى رواندا عشية انتخابات حزيران/يونيه. ثم عاد المغادرون إلى البلد بعد الانتخابات، وقد أدركوا أن الإشاعات بشأن وقوع أزمة لا أساس لها من الصحة. وفي عام ٢٠٠٥، غادر زهاء ١٠ ٠٠٠ شخص عشية الانتخابات. وعاد اللاجئون إلى بوروندي فور انتهائها.

إن وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي تندد بهذه المناورات المضللة التي تلجأ إليها بعض منظمات المجتمع المدني وبعض وسائط الإعلام لتضع منظمة الشباب المنتسبة إلى الحزب الحاكم في قفص الاتهام وتخفي خطط المشاغبين البشعة والصائدين في الماء العكر. وتذكّر بأن بعض السياسيين وقادة منظمات المجتمع المدني وجهوا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، اتهامات تتعلق بالإعداد للقيام بأعمال إبادة جماعية. وأقر أحد كبار المسؤولين في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي هذه الاتهامات وأرسل برقية سرية إلى الأمم المتحدة يتهم فيها الحكومة بتوزيع أسلحة على المدنيين، والحال أنه تجري، على العكس من ذلك، عمليات لاسترداد الأسلحة الموجودة بصورة غير قانونية في حوزة المدنيين، وهي عمليات حققت نجاحا باهرا.

وتذكّر وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، في هذا السياق، بأن منظمات المجتمع المدني نفسها وبعض وسائط الإعلام الخاصة وبعض السياسيين اتهموا الحكومة بتوفير تدريبات عسكرية للشباب المنتسبين إلى الحزب الحاكم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت هذه التحركات تهدف إلى إجبار الحكومة على الانسحاب من مواقع عسكري متقدم في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما اتفق عليه في الخطة الموضوعة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بغرض التصدي للقوى التي تريد تقويض السلام في المنطقة دون الإقليمية.

وتذكّر وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بأن بوروندي تعرضت لهجوم مسلح لم تعلن أي حركة أو منظمة مسؤوليتها عنه. وما كان لهذا الهجوم الذي شن في الفترة من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أن يقع لو لم يتم التخلي عن الخطة الأمنية المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتلاحظ وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي أن نفس هذه المنظمات ما زالت تستخدم أساليب التضليل لتشويه سمعة منظمة الشباب المنتسبة إلى الحزب الحاكم. وفعلا، حذرت مؤخرا بعض وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من عمليات توزيع للأسلحة على أعضاء منظمة الشباب التابعة للحزب الحاكم في مقاطعة ماكامبا في جنوب بوروندي. والحال أن قوات الدفاع والأمن التي أعربت عن شجبها لهذه الإشاعات ألقت القبض

على مجموعة من الشباب المنتسبين إلى حركة التضامن والديمقراطية الذين كانوا يتلقون تدريبات على الرماية بالأسلحة النارية في بلدة رومونغيه. وألقت الشرطة القبض مؤخرا على ناشط آخر ينتمي إلى نفس الحركة في بوجومبورا وفي حوزته ترسانة حرب ضخمة.

وتؤكد وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي مجددا تصميم الحكومة على ضمان أمن الممتلكات والأشخاص الذين يعيشون في بوروندي، وأن تبذل كل ما في وسعها لكفالة إجراء انتخابات حرة سلمية شاملة شفافة. فصناديق الاقتراع تظل الخيار الوحيد لاستقرار المؤسسات والبلد.

وتدعو وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي المجتمع الوطني والدولي بصفة عامة ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوجه خاص، إلى عدم تصديق الشائعات والادعاءات الباطلة التي تطلق عموما في بوروندي مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات.

وأخيرا، تغتنم وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي هذه الفرصة لتؤكد مجددا تقديرها العميق لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لما يبذله من جهود ترمي إلى دعم بوروندي في توطيد السلام وتوفير حماية أفضل لحقوق الإنسان التي تفيد أيضا في حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.